مجلس حقوق الإنسان – الدورة الرابعة والعشرون
مداخلة شفهية مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الحق
البند ٧ - نقاش عام
تلقيها باولا سالوان ضاهر

شكرًا سيدي الرئيس،

يرحب كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الحق بتقرير الأمين العام حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية، ونرحب على وجه التحديد بالتوصية المقدمة إلى الحكومة الإسرائيلية؛ والداعية إلى إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشاملة وسريعة وفعالة في جميع مزاعم الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لاسيما فيما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على يد المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين والتصدي لتلك الانتهاكات.

ولا تزال المنظمتان تشعران بقلق بالغ إزاء التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية الذي يؤدي إلى تدمير المنازل الفلسطينية وطرد وتشريد العديد من الفلسطينيين. ونحن نرحب بأية مبادرة تهدف إلى كبح هذا التوسع ووقفه.

ونحن نرحب على وجه الخصوص بالمبادئ التوجيهية الجديدة للاتحاد الأوروبي بشأن أهلية الكيانات الإسرائيلية والأنشطة التي تقوم بها في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ يونيو/حزيران ١٩٦٧؛ للحصول على منح وجوائز وصكوك مالية بتمويل من الاتحاد الأوروبي اعتبارًا من عام ٢٠١٤ فصاعدًا، والتي تحظر على الشركات التي تتخذ مقارًا لها داخل المستوطنات غير الشرعية تلقي إعانات ودعم من الاتحاد الأوروبي، وتشترط على المؤسسات أو الشركات الإسرائيلية تقديم إعلان تقر فيها أنها لا تعمل في المستوطنات غير الشرعية عند التقدم بطلبات للحصول على منح أو قروض من الاتحاد الأوروبي.

ورغم مدى إيجابية هذه الخطوة من جانب الاتحاد الأوروبي، فإننا نأسف لأننا نشهد جهودًا مستمرة من الاتحاد الأوروبي داخل مجلس حقوق الإنسان لإلغاء البند رقم ٧ من جدول الأعمال، كما أعرب عن ذلك الاتحاد الأوروبي في العديد من تصريحاته، التي كان أحدثها البيان الذي أُلقي أثناء النقاش العام

بموجب البند ٧ في الدورة الثانية والعشرين لهذا المجلس، وأشار إلى أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمكن معالجتها بشكل مفيد في إطار البند ٤ من جدول الأعمال. ونحن نعارض بشدة وجهة النظر هذه ونعتقد أن الطبيعة المزمنة وطويلة الأمد والشديدة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتطلب الحفاظ على البند ٧. وينبغي الاستمرار في التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، خاصةً وأن إسرائيل أصبحت الدولة الأولى والوحيدة التي تقاطع من طرف واحد المشاركة والتعاون مع مجلس حقوق الإنسان على كافة الأصعدة، على الرغم من أن المجلس هو هيئة من هيئات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

نحن نعارض بشدة كافة الجهود الرامية إلى تقويض هذه المبادرة، ونؤكد مجددًا موقفنا السابق أن السلام لا يمكن أن يتأسس على حساب العدالة. ولذلك، فإننا نحث المجلس على الاحتفاظ بالبند ٧ من جدول الأعمال.

شكرًا سيدي الرئيس.